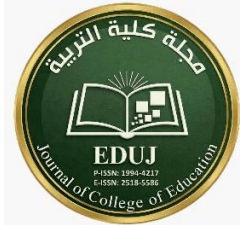
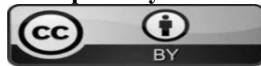




ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>Dr. Nasreen Falih  
HassanUniversity of Wasit /  
College of  
Administration and  
EconomicsEmail:  
[nfalih@uowasit.edu.iq](mailto:nfalih@uowasit.edu.iq)**Keywords:****Dollar Hegemony ,  
BRICS , Adaptive  
Monetary Hegemony,  
Monetary  
Multipolarity.****Article info****Article history:**

Received 17. Mar.2026

Accepted 24. Apr.2026

Published 25. May.2026



## The Future of Dollar Hegemony in Light of the Rise of Central Banks' Digital Currencies (CBDCs) and the Expansion of BRICS Settlement Mechanisms: Toward a Multipolar International Monetary System

### A B S T R A C T

This study examines one of the most sensitive and consequential questions in contemporary international political economy: the extent to which U.S. dollar hegemony within the global monetary system can persist amid increasingly acute structural challenges. The research focuses on the interaction of three strategic variables: the rise of Central Bank Digital Currencies (CBDCs), the evolution of the BRICS strategy toward establishing an autonomous settlement architecture, and the gradual decline in the share of the U.S. dollar in global foreign exchange reserves.

The paper advances an innovative theoretical framework conceptualized as “Adaptive Monetary Hegemony.” This framework explains how dominant currencies maintain resilience and adjust to major structural transformations rather than experiencing abrupt systemic displacement. The model rests on four interrelated determinants: the institutional depth of the international monetary system, the high network switching costs embedded in global financial infrastructures, the technological adaptability of the hegemonic currency regime, and the long-accumulated norms of credibility and trust that underpin monetary leadership.

Drawing on a comparative historical analysis and an examination of official statistical data issued by the International Monetary Fund (IMF) and the Bank for International Settlements (BIS), the study concludes that dollar dominance is currently undergoing a phase of strategic repositioning rather than outright displacement. The most plausible configuration of the international monetary order in the medium term (2025–2030) is therefore an unstable bipolar monetary structure, in which the dollar retains a dominant—yet gradually declining—share, while regional currencies and central bank digital currencies gain prominence in specific settlement mechanisms. The study concludes with a set of strategic policy recommendations for Arab economies aimed at strengthening monetary sovereignty and enhancing economic resilience within an evolving and increasingly pluralistic international monetary environment.

© 2026 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol63.Iss2.5158>

## مستقبل الهيمنة الدولار في ضوء صعود العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) وتوسّع تسويات مجموعة بريكس: نحو نظام نقدي دولي متعدد الأقطاب

أ.م.د. نسرين فالح حسن

جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد

### الملخص

يتناول هذا البحث إحدى أكثر الإشكاليات حساسية في الاقتصاد السياسي الدولي المعاصر مدى استمرارية الهيمنة الدولار على النظام النقدي العالمي في مواجهة تحديات بنوية متزايدة الحدة. يركز البحث على تحليل تفاعل ثلاثة متغيرات استراتيجية: صعود العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs)، وتطور استراتيجية مجموعة البريكس نحو بناء منظومة تسويات مستقلة، وتراجع الحصة النقدية للدولار الأمريكي في الاحتياطات الدولية.

يقدم البحث إطاراً نظرياً يُعرّف بـ "الهيمنة النقدية التكيفية" (Adaptive Monetary Hegemony)، والذي يفسر كيف تتمكن العملات المهيمنة من الصمود والتكيف مع التحولات البنوية الكبرى، بدلاً من الانهيار المفاجئ. يستند هذا الإطار على أربعة متغيرات مترابطة: العمق المؤسسي للنظام النقدي، تكاليف التحول الشبكية الهائلة، القدرة على التكيف التكنولوجي، وأعراف الثقة المتراكمة عبر العقود.

من خلال تحليل تاريخي مقارنة وفحص البيانات الإحصائية الرسمية من صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية، يخلص البحث إلى أن الهيمنة الدولارية تمر بمرحلة "إعادة تموضع" بدلاً من "إزاحة" حقيقية. وإن الأرجح للنظام النقدي الدولي في المدى المتوسط (٢٠٢٥-٢٠٣٠) هو نظام ثنائي القطبية غير مستقر، حيث يحتفظ الدولار بمكانة مهيمنة لكن مع حصة متراجعة تدريجياً، بينما يرتفع دور العملات الإقليمية والعملات الرقمية للبنوك المركزية في تسويات محددة. ينتهي البحث بتقديم توصيات استراتيجية للاقتصادات العربية لتعزيز سيادتها النقدية والاقتصادية في هذا السياق الدولي المتغير.

**الكلمات المفتاحية:** الهيمنة الدولارية، بريكس، الهيمنة النقدية التكيفية، تعدد الأقطاب النقدي.

### المقدمة

منذ أن أُرست اتفاقيات بريتون وودز عام ١٩٤٤ أسس النظام النقدي الدولي الراهن، ظلّ الدولار الأمريكي يحتل مكانة العملة المرجعية الأولى والأوحد في التسويات التجارية والمالية الدولية. بيد أن عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن الحادي والعشرين يشهدان تحولات بنوية عميقة تستدعي إعادة نظر جديّة في هذه المعادلة الراسخة. فمن جهة، باتت أكثر من مئة دولة تدرس إصدار عملاتها الرقمية المركزية أو طورتها فعلاً، ومنها قوى اقتصادية كبرى كالصين والاتحاد الأوروبي والهند، وذلك وفق ما أفاد به تقرير بنك التسويات الدولية لعام ٢٠٢٣ (BIS Annual Economic Report, 2023, p.93). ومن جهة ثانية، تُصعد مجموعة بريكس من وتيرة مساعيها لبناء بنية تحتية للتسويات المالية الدولية مستقلة عن الدولار، وهو مسعى اكتسب زخماً لافتاً في قمة جوهانسبرغ عام 2023 وقمة قازان 2024.

ومن هنا تظهر إشكالية تتبع من كون الهيمنة النقدية الدولية ليست مجرد ظاهرة اقتصادية محضة، بل هي في جوهرها تعبير عن توزيع القوة في النظام الدولي ومرآة لأعراف المؤسسات وشبكات المصالح المتشابكة، كما أكدت ذلك

سوزان سترانج في أطروحتها الشهيرة حول القوة البنيوية والمفارقة اللافتة أن بعض الدراسات ترى في هذه التحولات إيذاناً بانهيار وشيك للهيمنة الدولارية، في حين يرى فريق آخر أن الدولار يتمتع بمناعة بنيوية تجعله أقدر على الصمود مما يُظن . ويأتي هذا البحث ليتجاوز هذا الجدل الثنائي المُبَسَّط، مقدّماً إطاراً نظرياً تركيبياً يُسمّيه الباحث "الهيمنة النقدية التكيّفية"، يرى بموجبه أن الهيمنات النقدية الكبرى لا تنهار بصورة مفاجئة بل تُعيد تشكيل نفسها وتتكيف مع المستجدات، متخذةً أشكالاً أكثر تعقيداً وتشاركيةً مع الوقت.

وقد اختارت الباحثة هذا الموضوع لمعالجة فراغٍ أكاديمي واضح في الأدبيات العربية والدولية على حدٍ سواء، إذ تقتصر المكتبة العلمية حتى الآن إلى دراسةٍ تُحلّل المتغيرات الثلاثة (الدولار، CBDCs، بريكس) في منظومة تحليلية متكاملة . وسيقدّم البحث بنيةً متكاملةً تشمل: الإطار النظري، والمسار التاريخي للهيمنة الدولارية، وتحليل مشاريع CBDCs، وقراءة معمّقة في استراتيجية بريكس، وصولاً إلى رسم سيناريوهات مستقبلية مُعقّنة واستخلاص مقترحات سياساتية للاقتصادات العربية.

### المبحث الأول: نظرية الهيمنة النقدية والهيمنة النقدية التكيّفية

#### أولاً: نظرية استقرار الهيمنة وإشكالياتها

تُمثّل نظرية الاستقرار الهيمني (Hegemonic Stability Theory) المنطلق الكلاسيكي لفهم الهيمنة النقدية الدولية، وترتبط بأسماء تشارلز كيندلبرغر وروبرت غيلبن وستيفن كراسنر . ترى هذه النظرية أن استقرار النظام الاقتصادي الدولي مشروطٌ بوجود قوة مهيمنة واحدة تتوفر لديها الإرادة والقدرة على تحمّل أعباء توفير السلع العامة الدولية، ومنها: العملة الاحتياطية وأسواق مفتوحة ونظام مدفوعات متعدد الأطراف وقد قدّم كيندلبرغر الدولار الأمريكي بوصفه العملة الرئيسية التي توفّر السيولة الدولية وتمنع تكرار كوارث الثلاثينيات النقدية (Kindleberger, Charles P., The World in Depression 1929-1939, Berkeley: University of California Press, 1986, pp.28-30).

بيد أن هذه النظرية تواجه انتقادات جوهرية في ضوء المستجدات الراهنة؛ فهي تفترض وجود قوة هيمنة حصرية واحدة، وهو افتراض أصبح موضع تشكيك جدي في عالم يشهد صعود قوى متعددة. علاوةً على ذلك، تُغفل النظرية دور التكنولوجيا كمتغير مستقل قادر على إعادة تشكيل موازين القوة النقدية بمعزل عن حجم الاقتصاد الوطني. (Gilpin, Robert, 1987, pp.72-80).

#### ثانياً: معضلة تريفين والتناقض البنيوي للهيمنة الدولارية

قدّم روبرت تريفين في شهادته أمام الكونغرس الأمريكي عام 1960 تشخيصاً بنيوياً لاحقاً تحقّق ببطء، إذ أكد أن أي عملة تضطلع بدور العملة الاحتياطية الدولية تقع حتماً في تناقض داخلي مزمن: فهي مُلزمة بتوفير السيولة اللازمة للاقتصاد العالمي عبر تصدير عجز في ميزان مدفوعاتها، وهذا التصدير المتواصل للعجز يُقوّض ثقة العالم بها على المدى البعيد (Triffin, Robert, 1960, pp.6-8). وقد بات هذا التناقض أشدّ حدةً اليوم، فالدين الأمريكي الخارجي تجاوز 33 تريليون دولار في نهاية عام 2023، بينما تراجع حصة الدولار في الاحتياطيات الدولية من 71.1% عام 2000 إلى 58.4% في الربع الثالث من 2023 وفق بيانات صندوق النقد الدولي (IMF, 2024, Quarter 3 Report, p.4).

## ثالثاً: مفهوم الهيمنة النقدية التكيفية

انطلاقاً من قصور النماذج السابقة، يقترح هذا البحث مفهوم "الهيمنة النقدية التكيفية" إطاراً نظرياً جديداً يُفسر قدرة عملة الهيمنة على الصمود رغم التحولات البنوية الكبرى ويرتكز هذا المفهوم على أربعة متغيرات مترابطة:

١- العمق المؤسسي (Institutional Depth): يشير إلى الشبكة المعقدة من المؤسسات الدولية والاتفاقيات والأعراف التي تُرسخ مركزية عملة معينة في النظام الدولي. تشمل هذه الشبكة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشبكة سويفت والاتحادات المصرفية الدولية والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف. هذا العمق المؤسسي يخلق ما يمكن تسميته بـ "جمود النظام" (System Inertia)، حيث يصعب جداً على الدول والمؤسسات الانتقال إلى بديل حتى لو توفرت الدوافع الاقتصادية (Benjamin J. Cohen, 2015, pp12-18).

٢- تكاليف التحول الشبكية الهائلة (Massive Network Switching Costs): تشير إلى التكاليف الاقتصادية والتنظيمية الضخمة المرتبطة بتغيير العملة المرجعية أو نظام المدفوعات الدولي. هذه التكاليف لا تقتصر على التكاليف المباشرة (إعادة هندسة الأنظمة، إعادة تدريب الموظفين)، بل تشمل أيضاً التكاليف غير المباشرة (عدم اليقين، مخاطر التحول، فترة انتقالية طويلة). هذه التكاليف الهائلة تخلق حاجزاً عملياً قوياً ضد التحول السريع إلى بديل، حتى لو كان البديل أفضل نظرياً. (Barry Eichengreen, 2011, pp83-88)

٣- القدرة على التكيف التكنولوجي (Technological Adaptability): تشير إلى قدرة القوة المهيمنة على استيعاب التحولات التقنية الجديدة وتوظيفها لصالح استمرار هيمنتها. هذا المتغير حاسم جداً في عصرنا الحالي، حيث تشكل التكنولوجيا عاملاً مستقلاً قادراً على إعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية. الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تمتلك قدرات تكنولوجية متقدمة جداً في مجالات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والأنظمة المالية الرقمية، مما يعطيها ميزة تنافسية كبيرة في التكيف مع التحولات الرقمية. (Henry Farrell & Abraham L., 2019, pp61-76)

٤- أعراف الثقة المتراكمة (Accumulated Trust Norms): تشير إلى الثقة العميقة والمتراكمة على مدى عقود في استقرار واستمرارية عملة معينة. هذه الثقة ليست مجرد ظاهرة نفسية، بل هي ظاهرة اقتصادية حقيقية لها تأثيرات قابلة للقياس على سلوك الفاعلين الاقتصاديين. الدولار الأمريكي استفاد من ثقة متراكمة على مدى ثمانية عقود، وهذه الثقة لا تزول بسهولة حتى عندما تتراجع المؤشرات الاقتصادية الأساسية (Benjamin J. Cohen, 2004, pp148-154).

ويستند هذا المفهوم في جزء منه إلى أطروحة سوزان سترانج حول "القوة البنوية" التي تتجاوز القوة التقليدية لتشمل القدرة على تشكيل الأطر التي يتحرك ضمنها الآخرون دون أن يدركوا ذلك (Strange, Susan, 1988, pp.24-25). ويمتد البحث بهذه الأطروحة ليضيف إليها بُعد التكيف التكنولوجي الذي لم تعالجه سترانج بعمق كافٍ بسبب السياق الزمني لكتابتها.

## رابعاً: التطور التاريخي لنشوء الهيمنة النقدية التكيفية

يمكن تقسيم تاريخ الهيمنة الدولارية إلى ثلاث مراحل متميزة، كل منها يعكس تطوراً نوعياً في طبيعة الهيمنة ذاتها.

## المرحلة الأولى: نظام بريتون وودز (١٩٤٤-١٩٧١)

شيدت اتفاقيات بريتون وودز الموقعة في يوليو ١٩٤٤ صرحاً نقدياً دولياً يرتكز على ربط الدولار الأمريكي بالذهب بسعر ثابت قدره ٣٥ دولاراً للأوقية، فيما ارتبطت سائر العملات بالدولار بأسعار صرف ثابتة قابلة للتعديل. كانت الولايات

المتحدة تمتلك آنذاك حوالي ٧٠٪ من الاحتياطيات الذهبية العالمية البالغة ٥٧٤ مليون أوقية، مما منحها القدرة الفريدة على الاضطلاع بدور "المرساة النقدية الدولية" (Monetary Anchor). (Bordo, Michael D., 1993, pp.3-7). كان هذا النظام يعكس الواقع الجيوسياسي لما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، حيث كانت الولايات المتحدة الاقتصاد الوحيد الذي خرج من الحرب بقوة اقتصادية معززة. لكن هذا النظام كان يحمل في طياته بذور انهياره الخاص، كما تتبأ ترiffin لاحقاً. (Robert Triffin, 1960, PP3-10).

### المرحلة الثانية: نظام النفط-الدولار (١٩٧١-٢٠٠٨)

بعد صدمة نيكسون في أغسطس ١٩٧١، عندما أعلنت الولايات المتحدة إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، انهيار نظام بريتون وودز رسمياً. غير أن الهيمنة الدولارية لم تنهت معه. بدلاً من ذلك، انتقلت إلى مرحلة جديدة أكثر براغماتية وأقل ارتباطاً بالمعايير الذهبية.

في عام ١٩٧٤، نجحت الولايات المتحدة في إبرام تفاهم استراتيجي مع المملكة العربية السعودية (يُعرف بـ "صفقة النفط-الدولار") يقضي بتسعير النفط السعودي حصراً بالدولار الأمريكي، مقابل ضمانات أمنية أمريكية شاملة. كانت هذه الصفقة بمثابة "إعادة اختراع" للهيمنة الدولارية: بدلاً من ربطها بالذهب (الذي كانت احتياطيات الولايات المتحدة منه تتناقص)، تم ربطها بالنفط، أهم سلعة استراتيجية في الاقتصاد العالمي. (Spiro, David E., 1999, pp.88-92).

كانت هذه خطوة عبقرية من الناحية الاستراتيجية: فقد حولت الطلب العالمي على النفط إلى طلب دائم على الدولار. أي دولة تريد شراء النفط يجب أن تمتلك دولارات. هذا خلق طلباً مستمراً على الدولار بغض النظر عن الأداء الاقتصادي الأمريكي الفعلي. استمرت هذه المرحلة حتى الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وهي فترة شهدت ازدهاراً نسبياً للهيمنة الدولارية، رغم بعض التحديات الدورية.

### المرحلة الثالثة: مرحلة الهيمنة النقدية التكيفية (٢٠٠٨-٢٠٢٤)

بدأت هذه المرحلة بشكل غير رسمي مع الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، لكنها اكتسبت زخماً أكبر بعد عام ٢٠١٥ مع صعود الاقتصادات الناشئة وتطور التكنولوجيا المالية. تتسم هذه المرحلة بتراجع تدريجي لكن منتظم في حصة الدولار من الاحتياطيات الدولية، مع ظهور تحديات جديدة من العملات الرقمية والبريكس، كما يوضح الجدول الآتي:

جدول (١): تطور حصص العملات الرئيسية في الاحتياطيات الدولية (2000-2025)

السنة	حصة الدولار	حصة اليورو	حصة اليوان	حصص أخرى
2000	71.1%	18.3%	—	10.6%
2008	64.1%	26.4%	—	9.5%
2015	66.2%	19.7%	1.1%	13.0%
2020	59.0%	21.2%	2.3%	17.5%
2023	58.4%	19.8%	2.3%	19.5%
2024	57.9%	20.1%	2.5%	19.5%
2025 (توقعات)	57.5%	20.3%	2.7%	19.5%

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقارير COFER الفصلية، واشنطن، 2024، الربع الثالث، ص 4. وتقرير بنك التسويات الدولية السنوي، بازل، 2023، ص 48.

تكشف بيانات الجدول (١) عن مسار تدريجي لتراجع الهيمنة الدولار، إذ انخفضت حصة الدولار في الاحتياطات الرسمية من %71.1 عام 2000 إلى %58.4 في عام 2023 ، أي بفقدان ما يقارب 13 نقطة مئوية خلال ربع قرن . غير أن الأهم من هذا التراجع الكمي هو طبيعته النوعية: فالتراجع لم يذهب جُلّه لصالح منافس واحد يُشكّل بديلاً مُكتملاً، بل تَوَزَّع على عملات متعددة، مما يعكس ظاهرة التنوع الدفاعي أكثر مما يعكس تحوُّلاً نحو هيمنة بديلة. ولا يزال اليوان الصيني ثابتاً عند %2.3 رغم مرور ثماني سنوات على إدراجه في سلة حقوق السحب الخاصة، وهو مؤشرٌ دال على صعوبة بناء الثقة الدولية الكافية لقبول عملة بديلة.

### المبحث الثاني: العملات الرقمية للبنوك المركزية وتداعياتها على هيمنة الدولار

#### أولاً: بنية CBDCs وأنماطها التصميمية

العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) هي شكلٌ رقمي من النقد القانوني تُصدره السلطة النقدية وتكفله. وعلى الرغم من تشابه المسمى، تتباين نماذج CBDCs تبايناً جوهرياً في تصميمها ووظائفها وانعكاساتها النقدية الدولية. ويُميّز بنك التسويات الدولية بين ثلاثة نماذج رئيسية :

١- نموذج التجزئة (Retail CBDC): موجه للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، ويهدف إلى توفير وسيلة دفع رقمية آمنة وفعالة للمعاملات اليومية.

٢- نموذج الجملة (Wholesale CBDC): مخصص للمؤسسات المالية والبنوك، ويهدف إلى تحسين كفاءة التسويات بين البنوك وتقليل التكاليف والمخاطر.

٣- النموذج العابر للحدود (Cross-border CBDC): الأكثر صلة بإشكالية النظام النقدي الدولي، حيث يهدف إلى تسهيل المدفوعات الدولية بين البنوك المركزية دون الحاجة إلى وسيط دولاري.

(Bank for International Settlements, 2022, p.8)

#### ثانياً: التجارب الرائدة في إصدار - CBDCs (الثورة التقنية وتداعياتها النقدية)

١- مشروع mBridge: يُعتبر المشروع الأكثر تقدماً وأهمية استراتيجية. طوره كل من الصين وهونغ كونغ والإمارات وتايلاند والسعودية بمشاركة بنك التسويات الدولية. وصل المشروع إلى مرحلة الحد الأدنى من المنتج القابل للتطبيق (MVP) في منتصف عام 2024، وأجرى تجارب ناجحة بلغت قيمتها الإجمالية أكثر من 55 مليار دولار حتى أوائل عام 2026. يتيح المشروع التسويات المباشرة بين البنوك المركزية بعملاتها المحلية دون الحاجة إلى الدولار وسيطاً. (. Bank for International Settlements, 2024)

#### ٢- اليوان الرقمي - (e-CNY) الطموح الصيني لإعادة رسم الخرائط النقدية

تُمثّل التجربة الصينية في إصدار اليوان الرقمي النموذج الأكثر تقدماً وإثارةً للاهتمام الاستراتيجي. فمنذ الإطلاق التجريبي عام 2020، أجرت الصين ما يزيد على 950 ألف عملية اختبار، وبلغ حجم المعاملات التراكمية المُجرّاة بالـ e-CNY نحو 1.8 تريليون يوان (248 مليار دولار) حتى نهاية 2023، وشارك فيها نحو 120 مليون مستخدم في 26 مدينة صينية وفق البيانات الرسمية لبنك الشعب الصيني (People's Bank of China , 2024, pp.42-43).

ويرى الباحث شيوار براساد أن الصين تستهدف من وراء هذا المشروع ثلاثة أهداف متداخلة: أولاً تعزيز كفاءة نظام المدفوعات المحلي، وثانياً تشديد رقابة الدولة على التدفقات المالية، وفي المرحلة التالية توظيف اليوان الرقمي في الخارج لتعزيز الدولية التدريجية لعملة. (Prasad, Eswar S., 2021, pp.202-208)

وتتجلى الأهمية الجيوسياسية لليوان الرقمي في ارتباطه بمشروع الطريق الرقمي الصيني، إذ يُخطط البنك المركزي الصيني لتوسيع نطاق استخدامه ليشمل "دول الحزام والطريق" بهدف توفير بنية تحتية للتسويات التجارية تتحاشى شبكة سويفت وبالتالي العقوبات الأمريكية المحتملة.

### ٣- الموقف الأمريكي المتردد - حسابات معقدة

في المقابل، تظل الولايات المتحدة الأكثر تحفظاً في مسيرة CBDCs، وهو موقف يعكس حسابات دقيقة لا إهمالاً. فمن جهة، تخشى واشنطن أن يقوّض إصدار دولار رقمي النظام المصرفي التجاري الذي يشكّل ركيزة أساسية في الاقتصاد الأمريكي. ومن جهة أخرى، تدرك أن التأخر قد يُتيح لمنافسيها ملء الفراغ التقني على المستوى الدولي. وقد أصدر مجلس الاحتياطي الفيدرالي دراسةً مستفيضةً عام 2022 تُعدّد مزايا الدولار الرقمي ومخاطره دون أن تُوصي بإطلاقه، في إشارة إلى عمق الجدل الداخلي حول هذه المسألة ( Board of Governors of the Federal Reserve System, January 2022, pp.3-5).

### جدول (2): مشاريع CBDCs الرئيسية في العالم حتى 2024

المصدر:

الدولة / الكتلة	اسم المشروع	النموذج	مرحلة التطوير	سنة الإطلاق
الصين	e-CNY	التجزئة + الجملة	إطلاق تجاري واسع	( 2020 تجريبي )
الاتحاد الأوروبي	Digital Euro	التجزئة	مرحلة إعداد	2026(مخطط)
الولايات المتحدة	FedNow / CBDC	غير محدد	بحث وتردد	غير محدد
الهند	Digital Rupee	التجزئة + الجملة	تجريبي موسع	2022-2023
روسيا	الروبل الرقمي	التجزئة	إطلاق جزئي	2023
نيجيريا	eNaira	التجزئة	مطلق (راند أفريقي)	2021
السعودية + الإمارات	Project Aber	الجملة العابرة للحدود	مكتمل (تجريبي)	2020

١- بنك التسويات الدولية، التقرير السنوي ٢٠٢٣، ص ٩٣.

2- Atlantic Council, CBDC Tracker, Washington D.C., 2024

### ثالثاً: تداعيات CBDCs على وظائف الدولار الثلاث

نظّم الاقتصاديون الوظائف الجوهرية لأي عملة دولية ضمن ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في: وسيلة التبادل، ووحدة الحساب، ومخزن القيمة. وقد مثل الدولار الأمريكي، منذ اتفاقية بريتون وودز، العملة الوحيدة التي نجحت في الجمع بين هذه الوظائف الثلاث على نطاق عالمي، الأمر الذي أسس لهيمنة نقدية أمريكية استمرت لعقود طويلة. غير أن التطور المتسارع للعملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) بدأ يطرح تحديات بنوية متصاعدة لهذه الوظائف، بما قد يقود تدريجياً إلى إعادة تشكيل هندسة النظام النقدي الدولي.

وتطرح CBDCs تحديات متفاوتة الحدة لكل وظيفة من هذه الوظائف. فعلى صعيد وسيلة التبادل تحديداً، يُنشئ انتشار CBDCs العابرة للحدود بنيةً تحتيةً تقنيةً تُتيح للأطراف المتعاملة تجاوز نظام سويتف الذي يُشكّل حتى اليوم ممراً إلزامياً لمعظم التسويات الدولية المُقومة بالدولار. وفي هذا السياق، أشار صندوق النقد الدولي في تقريره لعام ٢٠٢٣ إلى أن الانتشار الواسع للـ CBDCs قد يؤدي إلى "تشطي النظام النقدي الدولي" إلى كتل نقدية رقمية إقليمية متنافسة، بما يضعف الطابع العالمي الموحد للنظام المالي القائم. (International Monetary Fund, 2023, pp.12-15)

أما فيما يخص وحدة الحساب، تاريخياً ارتبطت هيمنة الدولار باستخدامه بوصفه وحدة معيارية لتسعير التجارة العالمية والسلع الاستراتيجية، ولا سيما النفط والغاز والديون السيادية. إلا أن انتشار العملات الرقمية السيادية قد يُضفي تدريجياً إلى ظهور "مناطق نقدية رقمية" تستخدم عملات بديلة في التسعير والتبادل التجاري. ويحذر خبراء صندوق النقد الدولي من أن الاستخدام العابر للحدود للعملات الرقمية الوطنية قد يعزز ظاهرة "الاستعاضة النقدية" Currency Substitution، بما يؤدي إلى تغيير أنماط التسعير والاحتياطات الدولية.

Das, M., Griffoli, T. M., Nakamura, F., et al. (2023). Implications of Central Bank, Digital Currencies for 2023, pp. 15-18).

وفيما يتعلق بوظيفة مخزن القيمة، فتستند مكانة الدولار العالمية بوصفه مخزناً للقيمة إلى الثقة العميقة بالاقتصاد الأمريكي وبسوق سندات الخزنة الأمريكية التي تُعدّ الأكثر سيولة وأماناً في العالم. إلا أن العملات الرقمية السيادية قد تمنح بعض القوى الدولية الكبرى أدوات جديدة لتقليل اعتمادها على الدولار في الاحتياطات والتسويات المالية، خصوصاً في ظل استخدام العقوبات المالية الأمريكية كسلاح جيوسياسي. وفي هذا الإطار، يشير تقرير المجلس الأطلسي إلى أن تطور شبكات الـ CBDCs القابلة للتشغيل البيئي قد يؤدي تدريجياً إلى تقليص الحاجة إلى الدولار كعملة وسيطة في التجارة العالمية، ولا سيما بين الاقتصادات الصاعدة ودول البريكس (prasad, Eswar, 2023)

### المبحث الثالث: إدارة الولايات المتحدة للهيمنة التكيفية لمواجهة التحديات

#### المطلب الأول: أدوات الهيمنة الأمريكية وفعاليتها المترجمة

تمتلك الولايات المتحدة منظومة متكاملة من الأدوات لصون هيمنتها النقدية، تتضافر في بنية متماسكة يصعب الانفكاك منها. في مقدّمة هذه الأدوات يأتي نظام سويتف (SWIFT) الذي يُوسّط يومياً ما يزيد على 42 مليون رسالة مالية تمثل ما قيمته أكثر من 5 تريليونات دولار من المعاملات المُقومة بمعظمها بالدولار. وتأتي فاعلية العقوبات الأمريكية من التحكم في هذه الشبكة، فإقصاء روسيا من سويتف عام 2022 قطع وصولها إلى نحو 68% من احتياطاتها الأجنبية المودعة في الغرب (Mastanduno, Michael, 2023, pp.7-44).

غير أن الإفراط في توظيف العقوبات كسلاح اقتصادي بات يُنتج مفعولاً عكسياً يُقلق المسؤولين الأمريكيين أنفسهم. فقد حذّر وزير المالية الأمريكي الأسبق لورنس سامرز من أن الإفراط في توظيف سلاح الدولار «قد ينسف الميزة التنافسية الأكبر التي تمتلكها الولايات المتحدة» (Summers, Lawrence H., 2023, p.10) وتجدر الإشارة إلى أن عدد دول العالم التي باشرت بحثاً جدياً في خيارات تقليل اعتمادها على الدولار ارتفع من 12 دولة عام 2018 إلى 42 دولة عام 2023 وفق رصد مجلة Foreign Policy.

### المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمريكية للحفاظ على الهيمنة في العصر الرقمي

في مواجهة هذه التحديات، تسير واشنطن وفق استراتيجية متعددة الأذرع. على الصعيد التقني، تستثمر الولايات المتحدة في تطوير تقنيات مدفوعات أسرع وأرخص تجعل الدولار أكثر جاذبية حتى دون الحاجة إلى دولار رقمي رسمي، ومن ذلك منظومة Fed Now التي أطلقها الاحتياطي الفيدرالي عام 2023 للتسويات الفورية. وعلى الصعيد المؤسسي، تعمل واشنطن على تعزيز "نادي الدولار" بشد عرى التعاون المالي مع الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة لضمان وحدة الجبهة الغربية في مواجهة الضغوط البريكية، مُدَمِّمةً ذلك في إطار دفاع مشترك عن النظام المالي الدولي القائم على القواعد (Taylor, M. 2025, p 2)

وعلى الصعيد الجيوسياسي، تُراهن واشنطن على أن التوترات الداخلية في بريكس وغياب الثقة المتبادلة بين الأعضاء ستُقيّد قدرة المجموعة على بناء نظام بديل متماسك. ويُعزّز هذا الرهان الاعتماد المتبادل الهائل بين الصين والولايات المتحدة: فالصين تحتفظ بنحو 780 مليار دولار من سندات الخزينة الأمريكية) بعد أن كانت 1.3 تريليون دولار عام (2013)، مما يخلق ما يُسميه الاقتصاديون بـ"الدمار المؤكد المتبادل" على الصعيد المالي، وهو ما يجعل الانفصال النقدي المفاجئ مكلفاً للطرفين (US Department of the Treasury, 2023, p.1).

### المطلب الثالث: مستقبل الهيمنة التكنولوجية

يرسم التحليل التركيبي لتفاعل المتغيرات الثلاثة الكبرى صورةً أعقد بكثير مما تُقدّمه الروايتان المتنافستان: رواية "موت الدولار" الرائجة في بعض الدورات الاقتصادية الشعبية، ورواية "لا بديل عن الدولار" التي يتمسك بها المسؤولون الأمريكيون. فالواقع يُشير إلى أن CBDCs وبريكس ليستا ظاهرتين منفصلتين بل تتقاطعان في نقطة استراتيجية واحدة: مشروع mBridge الذي يجمع البنوك المركزية الصينية والإماراتية والسعودية والتايلاندية، وينتمي من حيث المشاركون إلى منطقة التداخل بين عالم CBDCs وفضاء بريكس الموسّع.

ويرى الباحث باري آيكنغرين، المرجعية الرائدة في تاريخ العملات الاحتياطية، أن التحول الجذري في بنية النظام النقدي الدولي يستلزم في العادة أكثر من عقدين من الزمن، مستشهداً بأن الإسترليني استغرق أكثر من خمسين عاماً ليفقد هيمنته لصالح الدولار رغم أن الولايات المتحدة تجاوزت بريطانيا اقتصادياً مطلع القرن العشرين (Eichengreen, Barry, 2011, pp.4-8). غير أن الباحث يرى أن ثورة البلوكتشين وتقنية CBDCs قد تُقلّص هذا الأفق الزمني بصورة جذرية إذا ما اقترنت بالإرادة السياسية الكافية لدى الأطراف المعنية.

### جدول (4): سيناريوهات مستقبل النظام النقدي الدولي حتى عام 2035

السيناريو	المحتوى والمآل	الشروط المحفزة	الاحتمالية	الآثر على العرب
الهيمنة المتجددة	يتكيف الدولار مع المرحلة الرقمية عبر إطلاق دولار رقمي منافس ويحافظ على حصة 55%+	نجاح الدولار الرقمي + توافق أوروبي-أمريكي + فشل بريكس في بناء نظام موحد	30%	استمرار التبعية مع هامش مناورة محدود
الثنائية القطبية	نظام ثنائي مستقر: منطقة نفوذ دولارية غربية ومنطقة نفوذ يونانية صينية-بريكية	انتشار e-CNY إقليمياً + توسع تسويات بريكس + تراجع العقوبات الأمريكية كأداة	42%	فرصة للتنوع وتخفيف التبعية للدولار
التجزئة الفوضوية	نظام متعدد الأقطاب بلا مرساة نقدية مستقرة وتساعد حدة عدم اليقين وتكاليف المعاملات	أزمة ديون أمريكية + تصعيد الحرب التجارية الأمريكية-الصينية + انهيار ثقة في الدولار	28%	الأكثر خطورة على اقتصادات الخليج المعتمدة على الدولار

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى: IMF World Economic Outlook 2024؛ BIS Annual Report 2023؛ BRICS Declarations 2023-2024؛ Atlantic Council CBDC Tracker 2024.

يستند السيناريو الأول (الهيمنة المتجددة) (تعزيز نموذج "الهيمنة النقدية التكميلية") بنسبة (30%) إلى نظرية "الهيمنة النقدية التكميلية" التي يُقدّمها هذا البحث: فالولايات المتحدة تمتلك مقومات كافية لإطلاق دولار رقمي يُعيد تعريف هيمنتها في العصر الرقمي بدلاً من أن يستسلم لها. بيد أن احتمالية هذا السيناريو تتوقف على سرعة اتخاذ واشنطن قرار إطلاق CBDC وعلى قدرتها في الوقت ذاته على تجنيد حلفائها الأوروبيين في مسيرة التحوّل الرقمي المشترك.

تتأزر نتائج الفصول السابقة لترسيخ النموذج النظري الذي انطلق منه هذا البحث. فقد أثبت التحليل التاريخي أن الهيمنة الدولارية نجت من صدمات كبرى متعددة (1971، 1985، 2008) لم تُنهها بل أعادت تشكيلها في كل مرة. وأثبت تحليل CBDCs أن الدولار الرقمي المحتمل قد يكون ورقة رابحة في يد واشنطن إن أحسنت توظيفها في الوقت المناسب. وأثبت تحليل بريكس أن التحدي جوهري لكنه يعاني من قيود بنوية ذاتية تُبطئ تحوّلها إلى بديل متكامل. وتجتمع هذه الأدلة لتُعزّز الأطروحة المركزية الهيمنة النقدية الكبرى لا تنهار فجأة، بل تُعيد ابتكار نفسها.

ويستعير هذا النموذج من أطروحة سوزان سترانج مفهوم "القوة البنوية" (Strange, States and Markets, 1988, p.25) ليُضيف إليه متغير التكيّف التكنولوجي بوصفه الآلية الحاسمة لاستمرار الهيمنة في القرن الحادي والعشرين. فالقوة اليوم لا تقتصر على حجم الجيش أو قيمة الناتج المحلي، بل تشمل القدرة على امتلاك ناصية البنية التحتية الرقمية وتوجيه معايير التقنية المالية الدولية، وهو ميدان لا تزال الولايات المتحدة فيه متقدمة على منافسيها رغم تراجع فجوة التفوق.

أما السيناريو الثاني (الثنائية القطبية بنسبة 42% وهي الأعلى احتمالاً)، فيُجسد الخلاصة التي يخلص إليها هذا البحث: نظام ثنائي تتقاسم فيه الهيمنة النقدية الدولية منطقتان: منطقة نفوذ دولارية تضم الاقتصادات الغربية وشركاءها، ومنطقة نفوذ يونانية تضم دول بريكس الأساسية ومحيطها الإقليمي. وفي هذا السيناريو لا ينتهي الدولار بل يتراجع من عملة عالمية أحادية إلى عملة إقليمية مهيمنة في محيطها. وهو نظام سبق أن شهده العالم في بعض مراحل القرن العشرين بين الإسترليني والدولار قبل أن يحسم الثاني المنافسة نهائياً. ويدعم هذا السيناريو أن كلاً من الطرفين يمتلك مصلحة في الاستقرار ضمن منطقة نفوذه أكثر من مصلحته في التصعيد المحفوف بالمخاطر.

وثمة نقطة بالغة الأهمية ينبغي إبرازها في هذا السياق: فالدول العربية النفطية تجد نفسها في الحالة الثانية في موضع استراتيجي بالغ الحساسية، إذ إن علاقاتها الأمنية تربطها بالولايات المتحدة فيما تربطها علاقاتها التجارية والاستثمارية المتنامية بالصين. وقد كشفت المباحثات السعودية لتسعير جزء من صادراتها النفطية لصالح الصين باليونان، وإن توقفت حتى الآن، أن الحاجز النفسي والسياسي ضد الانفصال التدريجي عن نظام البترودولار قد تبدّل بشكل ملحوظ.

## المبحث الرابع: الانعكاسات على الاقتصادات العربية

المطلب الأول: الاعتماد العربي على الدولار

تحتفظ البنوك المركزية العربية بجل احتياطاتها بالدولار الأمريكي، كما يُبين الجدول الآتي:

جدول (٥): هيكل احتياطات البنوك المركزية العربية المختارة (2023)

الدولة العربية	الاحتياطات (مليار <sup>(١)</sup> )	حصة الدولار %	حصة الذهب %	الملاحظات
المملكة العربية السعودية	459	≈78%	3.4%	بدأت مباحثات نفط - يوان
الإمارات العربية المتحدة	232	≈76%	2.8%	شاركت في Project Aber
الكويت	48	≈72%	6.1%	سلة عملات متنوعة نسبياً
الجزائر	70	≈65%	18.3%	أعلى نسبة ذهب عربياً
مصر	35	≈80%	2.1%	اعتماد مرتفع على الدولار

المصادر:

## 1- IMF International Reserves and Foreign Currency Liquidity, Washington

D.C., 2024;

٢- تقارير البنوك المركزية السعودية والإماراتية والكويتية والجزائرية والمصرية لعام ٢٠٢٣.

تُوضح بيانات الجدول (5) عمق الاعتماد العربي على الدولار في إدارة الاحتياطات، وهو ما يجعل الاقتصادات العربية الأكثر تأثراً بأي تحوّل في البنية النقدية الدولية. وتقتضي الحكمة الاستراتيجية أن تُسارع هذه الاقتصادات إلى تنويع احتياطاتها وبناء قدرات تقنية للتعامل مع بيئات تسويات متعددة قبل أن تفرض عليها التحولات الدولية ذلك تحت ضغط الأمر الواقع.

## المطلب الثاني: مقترحات السياسة للاقتصادات العربية:

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، يُقدّم البحث جملةً من المقترحات السياساتية للاقتصادات العربية:

أولاً: تبني تنويع استباقي للاحتياطات الرسمية بدلاً من الاكتفاء بحدود الفعل المتأخرة، عبر رفع حصة الذهب إلى ما بين 10-15% من الاحتياطات الكلية (مقارنةً بمعدلات تتراوح بين 7-2% حالياً لدى معظم البنوك المركزية العربية)، وإدراج اليوان الصيني وحقوق السحب الخاصة في سلة التنويع.

ثانياً: المشاركة الاستراتيجية في مشاريع CBDCs الإقليمية وعلى رأسها mBridge، مع الحرص على بناء القدرات التقنية اللازمة لإدارة تسويات بعملة متعددة في آن واحد. وفي هذا الصدد تُعدّ تجربة "مشروع عابر (Project Aber)" بين السعودية والإمارات نموذجاً واعداً ينبغي تعميمه وتطويره على المستوى الخليجي ثم العربي.

ثالثاً: بناء منظومة تسويات عربية مشتركة تُعزز التكامل الاقتصادي البيئي وتُقلص الاعتماد على الوسيط الدولار في التجارة البنينية العربية التي لا تتجاوز 11% من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية مجتمعة، وهو معدل متدنٍ يعكس ضعف التكامل البنوي وليس غياب الإرادة السياسية وحسب (تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2023، ص 34)

رابعاً: وضع إطار تنظيمي مُوحّد لإصدار العملات الرقمية على المستوى الخليجي أولاً ثم العربي، يحمي السيادة النقدية الوطنية في الوقت الذي يُتيح الاستفادة من مزايا التحوّل الرقمي المالي. ويُمثّل الصندوق النقدي العربي الإطار المؤسسي الأنسب للاضطلاع بهذا الدور التنسيقي.

#### الخاتمة:

خلص هذا البحث إلى جملة من النتائج العلمية التي يمكن إجمالها في المحاور التالية:

النتيجة الأولى: تراجع الهيمنة الدولارية حقيقةً قابلة للقياس الكمي، إذ انخفضت حصة الدولار في الاحتياطيات الدولية من 71.1% عام 2000 إلى 58.4% عام 2023، لكن هذا التراجع يجري بإيقاع بطيء ومدروس، لا يُندر بانتهاء وشيك بل يُلمح إلى إعادة تشكّل تدريجي للبنية النقدية الدولية.

النتيجة الثانية: تمثّل العملات الرقمية للبنوك المركزية وبخاصة اليوان الرقمي الصيني ومنصة mBridge تحدياً تقنياً-مؤسسياً حقيقياً للبنية التحتية الدولارية للتسويات الدولية، لكنها حتى الآن لم تُقدّم نفسها بديلاً شاملاً بل أداةً لتنوع خيارات التسوية وتقليص تكاليفها.

النتيجة الثالثة: تُشكّل استراتيجية بريكس تحدياً جيوسياسياً أعمق من كونه تحدياً نقدياً تقنياً محضاً، لكن المجموعة تعاني من قيود بنيوية ذاتية تحول دون تحولها في المدى المنظور إلى منظومة بديلة متكاملة وموثوقة.

النتيجة الرابعة: السيناريو الأرجح وفق تقديرات البحث هو نظام ثنائي القطب تتحكم فيه قوتان نقديتان في مناطق نفوذ متمايزة، مع احتفاظ الدولار بأفضلية نسبية في المرحلة حتى 2035.

النتيجة الخامسة: النموذج النظري المقترح "الهيمنة النقدية التكيفية" يُقدّم إطاراً تحليلياً ذا قدرة تفسيرية أعلى من النماذج التقليدية، إذ يُفسّر كيف تتجح الهيمنات النقدية الكبرى في إعادة ابتكار نفسها عبر التكيف مع المستجدات التكنولوجية والجيوسياسية.

وتجدر الإشارة في الختام إلى أن حدود هذا البحث تتجلى في صعوبة التنبؤ الدقيق بوتيرة التغيير التكنولوجي في مجال العملات الرقمية، وفي احتمال أن تُفرز الأحداث الجيوسياسية غير المتوقعة متغيرات جديدة تُعيد رسم خرائط النظام النقدي بصورة مغايرة لما رسمه هذا البحث. ولذا فإن هذا الموضوع يبقى مفتوحاً أمام متابعة بحثية مستمرة في ضوء المستجدات المتلاحقة.

## أولاً : المصادر والمراجع العربية

١. تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. (2023) التكامل الاقتصادي العربي :الواقع والمأمول .القاهرة :جامعة الدول العربية.
٢. بنك التسويات الدولية، مركز ابتكار هونغ كونغ (٢٠٢٣). تقرير مشروع mBridge: تقييم الجدوى وآفاق التوسع. هونغ كونغ: BIS Innovation Hub.
٣. صندوق النقد العربي. (2023) التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2023 أوظيفي: صندوق النقد العربي.
٤. بنك التسويات الدولية، مركز ابتكار هونغ كونغ. (2023) تقرير مشروع mBridge: تقييم الجدوى وآفاق التوسع. هونغ كونغ: BIS Innovation Hub

## ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Bank for International Settlements (2022). BIS Papers No.136: Gaining Momentum – Results of the 2021 BIS Survey on Central Bank Digital Currencies. Basel: BIS.
2. Bank for International Settlements (2023). Annual Economic Report 2023. Basel: BIS.
3. Bank for International Settlements (2023). Project mBridge: Connecting Economies Through CBDC. BIS Innovation Hub Report. Basel: BIS.
4. Board of Governors of the Federal Reserve System (2022). Money and Payments: The U.S. Dollar in the Digital Age. Washington D.C.: Federal Reserve, January.
5. Bordo, Michael D. (1993). The Bretton Woods International Monetary System: A Historical Overview. In M. Bordo & B. Eichengreen (Eds.), A Retrospective on the Bretton Woods System. Chicago: University of Chicago Press.
6. BRICS (2023). Johannesburg II Declaration, 15th BRICS Summit, 26 August 2023. Johannesburg: BRICS Secretariat.
7. BRICS (2024). Kazan Declaration, 16th BRICS Summit, 23 October 2024. Kazan: BRICS Secretariat.
8. Benjamin J. Cohen, Currency Power: Understanding Monetary Rivalry, Princeton University Press, 2015
8. Cohen, Benjamin J. (1998). The Geography of Money. Ithaca: Cornell University Press.
9. Eichengreen, Barry (2011). Exorbitant Privilege: The Rise and Fall of the Dollar and the Future of the International Monetary System. Oxford: Oxford University Press.
10. Eichengreen, Barry, Mehl, Arnaud & Chitu, Livia (2017). How Global Currencies Work: Past, Present and Future. Princeton: Princeton University Press.
11. Gilpin, Robert (1987). The Political Economy of International Relations. Princeton: Princeton University Press.
12. International Monetary Fund (2023). Goeconomic Fragmentation and the Future of Multilateralism. Washington D.C.: IMF Staff Discussion Notes, SDN No.2023/001.

13. International Monetary Fund (2024). Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves (COFER). Washington D.C.: IMF, Quarter 3 Report.
14. Kindleberger, Charles P. (1986). *The World in Depression 1929-1939*. Berkeley: University of California Press.
15. Mastanduno, Michael (2023). *Hegemony and the New Economics of Sanctions*. *International Security*. Cambridge: MIT Press, Vol.47, No.4.
16. People's Bank of China (2024). *Annual Report 2023*. Beijing: PBoC Publications.
17. Prasad, Eswar S. (2021). *The Future of Money: How the Digital Revolution is Transforming Currencies and Finance*. Cambridge: Harvard University Press.
18. Spiro, David E. (1999). *The Hidden Hand of American Hegemony: Petrodollar Recycling and International Markets*. Ithaca: Cornell University Press.
19. Strange, Susan (1988). *States and Markets*. London: Pinter Publishers.
20. Stuenkel, Oliver (2016). *Post-Western World: How Emerging Powers Are Remaking Global Order*. Cambridge: Polity Press.
21. Summers, Lawrence H. (2023). *The United States Needs a New Economic Agenda*. *Foreign Affairs*. New York: Council on Foreign Relations, Vol.102, No.1, January/February.
22. Triffin, Robert (1960). *Gold and the Dollar Crisis*. New Haven: Yale University Press.
23. US Department of the Treasury (2023). *Major Foreign Holders of Treasury Securities*. Washington D.C., Monthly Report, December.